**التضخم النقدي**

**تمهيد :**

يعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية الكلية و التي شغلت الاقتصاديين لفترة طويلة من الزمن ز خصوصا في السبعينيات و الثمانينات من القرن الماضي ، و ذلك للأثار السلبية الكبيرة التي تخلفها هذه الظاهرة على الاقتصاد بشكل عام ، و لا زال هدف محاربة التضخم و المحافظة على استقرار الأسعار من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات الى تحقيقها و الذي يعتبر مؤشرا على فشل تلك الحكومات أو نجاحها .

1. **مفهوم التضخم وقياسه:**
2. **مفهومه:**

تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة، حيث ركزت بعض تلك الكتابات في تعريفها لهذه الظاهرة على مظهر التضخم، وذلك باعتباره ارتفاعا في المستوى العام للأسعار، ومن الأمثلة على ذلك تعريف التضخم على أنه " الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما .

كما عرف بأنه "عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد ومن خلال هذه التعريفات يتبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد .

في حين اعتمدت البعض من تلك الكتابات في تعريفها لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة للتضخم، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعریف وآخر، ومن أمثلة ذلك تعریف التضخم بأنه "كل زیادة في كمية النقد المتداول تودي إلى زیادةٍ في المستوى العام للأسعار كما عرف التضخم أيضا بأنه " زیادة محسوسة في كمية النقود كما عرف أيضا بأنه "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب . عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة كما عرف التضخم بأنه " زیادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

كما عرف البعض التضخم من خلال الربط بين مظهر التضخم وبعض أسبابه حيث عرف التضخم بأنه" زیادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار.

وبالرغم من تعدد التعریفات التي تناولت ظاهرة التضخم إلا أنها تشير إلى أنها تمثل ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد. أي أن تعریف التضخم يتضمن الخصائص التالي::

1 . أن قياس التضخم يتم بمعيار ما يسمى بالمستوى العام للأسعار والذي يعرف على أنه " متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما .

2 . إن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، حيث يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحا ومحسوسا في المجتمع، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طویلة نسبيا.

**وعليه فإن تعريف التضخم يعتمد على فكرتين أساسيتين:**

• الزیادة في كمية النقود بالنسبة لكمية السلع، حيث تقوم هذه الفكرة في تحديدها لمفهوم التضخم من خلال المقارنة بين كمية النقو دالمتداولة مع كمية السلع والخدمات المتوفرة في المجتمع، حيث يؤدي اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع إلى التأثير في مستویات الأسعار؛ لأن الزیادة في كمية النقود المتداولة عن كمية السلع والخدمات في الاقتصاد تؤدي إلى خلق فائض طلب ناتج عن الزیادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن الكمية المعروضة منها، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.

• أن حدوث الارتفاع في المستوى العام للأسعار ما هو إلا تعبير عن الزیادة في كمية النقود بالنسبة لكمية الإنتاج، والذي يؤدي إلى تزاحم مقدار كبير من النقود على كمية محدودة من السلع والخدمات، حيث يؤدي التنافس فيما بين وحدات النقد للحصول على تلك الكمية من السلع إلى رفع المستوى العام للأسعار، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التضخم في الاقتصاد يجب أن يكون مفاجئاً وسریعاً؛ لأن وجود توقعات في المجتمع بحدوث سلسلةٍ من الارتفاعات في مستویات الأسعار سوف تعطي الحكومات الوقت الكافي لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بزیادة الإنتاج، بحيث يصاحب الزیادة في كمية النقد المتداول زیادة مماثلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد .

**وعليه يمكن التعبير عن ظاهرة التضخم بأحد الأشكال الآتية:**

* بقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد .
* حدوث زیادة في كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج .
* حدوث زیادة في كمية النقود بنسبةٍ أكبر من الزیادة في حجم الإنتاج .

1. **قياس التضخم:**

بغرض الكشف عن وجود ظاهرة التضخم في اقتصاد ما، ينبغي الاستناد في ذلك إلى مقياس علمي يقيس مداه ودرجته خلال فترة من الزمن، وتذهب أغلب الدراسات عادة في قياس التضخم إلى عدة أرقام قياسية للأسعار التي تقيس متوسط تغيرات أسعار مجموعات كبيرة ومختلفة من السلع والخدمات .

ويقاس معدل التضخم السنوي بالنسبة المئوية إلى التغير في الرقم القياسي للأسعار من سنة إلى أخرى، وذلك بحسب العلاقة التالية:

Ipt – Ipt-1

Inf = x 100  
Ipt-1

ويمكن حساب معدل التضخم السنوي من خلال :

**أ - الرقم القياسي لأسعار المستهلك**: ويطلق عليه أيضاً مؤشر تكاليف المعيشة »حيث يتناول عادة القطاع العائلي الحضري فحسب، أي أنه يتعامل مع أسرة حضرية نموذجية دارساً ميزانيتها ونمطها الاستهلاكي، ويتم حساب هذا الرقم وفقاً لمجموعة من السلع المكوِّنة لما يسمى سلّة السوق، والتي تمثل السلع الأساسية التي يستهلكها فرد نموذجي تستغرق جميع دخله.

**ب - الرقم القياسي لأسعار التجزئة:** يعبّر هذا الرقم عن إجمالي إنفاق المستهلكين للسلع والخدمات النهائية، وبذلك فهو يجمع قيمة الاستهلاك النهائي من السلع والخدمات للمجتمع خلال فترتين زمنيتين.

**ج - الرقم القياسي لأسعار المنتج:** ويسمى أيضا ب الرقم القياسي لأسعار الجملة، ويمثل إجمالي ما تم تداوله على مستوى تجارة الجملة.

1. **النظريات المفسرة للتضخم:**

**أ - التضخم في الفكر الكلاسيكي**

تعتبر نظرية كمية النقود النظرية الأساسية التي اعتمدها الاقتصاديون الكلاسيك لتفسير الظواهر الاقتصادية وبشكل أساسي المستوى العام للأسعار، ومن ذلك فقد اعتبر الكلاسيك أن السبب الرئيس للتضخم يرجع إلى الزيادة في كمية النقد المتداول، ومن أهم الافتراضات التي اعتمدتها هذه النظرية في تفسيرها وتحليلها للظواهر التضخمية نذكر ما يلي :

1) )ترجع التغيرات الحاصلة في الأسعار إلى التغيرات الطارئة في كمية النقد المتداول وبالنسبة نفسها.

2) ) تتناسب كمية النقود طردياً مع الأسعار، وتتناسب عكسياً مع قيمة النقود التي تمثلها.

3) ) تتناسب كمية النقود طردياً مع الطلب على السلع وعكسياً مع العرض عليها.

4) ) افتراض حالتي التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وطلب النقود لأغراض التبادل فقط؛

(5) يعتبر العامل الرئيس المؤثر في مستوى الأسعار هو كمية النقود، أما سرعة التداول النقدي وكمية المبادلات فتعتبران عناصر ثابتة ليس لها أي تأثير في حركات الأسعار بخاصة في الأمدين القصير والمتوسط.

لقد اعتمد الكلاسيك في تحليل التضخم على معادلة التبادل ل« فيشر » والتي تقرر أن قيمة النقود تتحدد وفقاً للعرض والطلب عليها وبذلك قد تم اعتبارها كسلعة مثل بقية السلع، وتأخذ هذه المعادلة

M. V = P. T : الصيغة التالية

حيث تمثل

حجم المبادلات. T المستوى العام للأسعار، و P ، سرعة التداول V ، كمية النقود M

توضح صيغة فيشر العلاقة الطردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وقد تم إدخال تعديلات على هذه الصيغة من قبل،« ألفريد مارشال » ورواد مدرسة « كامبردج » وذلك بإحلال الطلب على النقود مكان سرعة دورانها والناتج القومي الحقيقي بدلاً من حجم المعاملات، وأصبحت الصيغةكالتالي

M = K. Y = K. P. T :

حيث تمثل

K : نسبة الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها لغرض المعاملات ، Y: الناتج القومي الحقيقي،

مما سبق، يتضح أن معادلة التبادل تقرر أن استقرار الأسعار يرتبط بسرعة التداول وكذا مستوى الإنفاق

بينما تقرر معادلة كامبردح أن استقرار الأسعار يرتبط بالنسبة من الدخل التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها لغرض المبادلات.

**ب - التضخم في الفكر الكينزي**

وجّه الاقتصاديون الكينزيون انتقادات جوهرية لتفسير الكلاسيكيين للتضخم على أنه نتاج للزيادة في عرض النقود، حيث ركّز التحليل الكينزي على إمكانية الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية وعوامل الإنتاج، باعتبار إمكانية وجود حالة عدم تشغيل كامل للموارد. ويرى رواد هذه المدرسة أنه لابد من الحد من التوسع في الإنفاق النقدي في حالة الوصول إلى التشغيل الكامل، حيث تنعكس زيادة عرض النقود في شكل زيادات متتالية في الأسعار من دون أن تكون مقرونة بزيادة حقيقية في الإنتاج، كما أكّدوا أن مستوى الأسعار يعتمد أيضاً على العادات النقدية السائدة والسياسات الاقتصادية للحكومة، وبالتالي فإن التضخم يتحدد من خلال ثلاثة عوامل هي :

1) ) **فوائض الطلب الكلي الإيجابية:** وتعكس فائض الطلب الكلي على العرض الكلي

2) )**فوائض العرض الكلي السلبية:** وتعبر عن عدم مرونة العرض الكلي في مواجهة الطلب الكلي المرتفع؛

3) )**مستويات العمالة والتشغيل**: وتعبر عن مستويات التضخم المرتفعة كلما كان الاقتصاد يقترب من حالة التشغيل الكامل.

**ج - التضخم عند المدرسة النقدية**

تعتبر المدرسة النقدية بقيادة ،« فريدمان » وهي تقترب كثيراً من تحليل المدرسة الكلاسيكية للظاهرة أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة، ، حيث يعود السبب الرئيس إلى الفائض في المعروض النقدي وما يعقبه من زيادة في الدخول من دون أن يقرن ذلك بزيادة في المعروض السلعي وذلك ما يسبب ارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن الحلول المعتمدة بحسب هذه المدرسة هي حلول نقدية صرفة كالحد من التوسع في الإصدار النقدي وامتصاص فائض النقد المتداول في السوق.

1. **أنواع التضخم و كيفية مكافحته:**
2. **أنواع التضخم:**

بسبب تعدد المفاهيم الخاصة لمصطلح التضخم أدى الى وجود انواع متعددة لها وتشترك هذه الانواع بمظاهر وسمات تجعلها شديدة الصلة ببعضها كتفسير ظاهرة التضخم بانه عجز النقود المتداولة على القيام بواجبها ووظائفها بصفة كاملة ومرضية. وهنالك معايير محددة لأنواع التضخم وفيما يلي شرح موجز لأنواع التضخم وفق المعايير المحددة لها:

* **تحكم الدولة في جهاز الاثمان:**

يقسم التضخم على وفق معيار سياسة الدولة للتحكم في جهاز الاثمان ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للاسعار والتاثير فيها وينطوي تحت هذا المعيار ثلاثة اتجاهات وهي:

1. التضخم الطليق (الظاهر): يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع ظاهر في الأسعار والاجور والنفقات الاخرى التي تتصف حركاتها بالمرونة وتتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية وذلك من دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات او التأثير فيها ،مما يؤدي الى فقدان الثقة بالعملة الوطنية واندفاع الافراد الى التخلص منها بالشراء حال استلامهم لها لتفضيلهم حيازة السلع على الاحتفاظ بالنقود ، وقد تشتد هذه الظواهر لحد الجموح فيسمى بالتضخم الجامح .
2. التضخم المقيد (المكبوت):يتمثل هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل الحكومة في سير حركات الاثمان بالتحكم في جهاز الاثمان في الاقتصاد فتحدد الحكومة باجراءاتها المختلفة التشريعية والادارية المستويات العليا للاسعار مانعة تعديلها للحد الاقصى من ارتفاعاتها ومن ثم جعل ارتفاع معدلاتها من دون ارتفاع التداول النقدي ..بهذا فان الحكومة لم تقصد القضاء على الظواهر التضخمية وانما هدفت بتدخلها منع استمرار الاسعار من الارتفاع مؤقتا ومن هذه الاجراءات تجميد الاسعار ومنعها من الارتفاع والرقابة على التسعير وسياسة الدعم للسلع والخدمات الاساسية وتحقيق فائض في الميزانية واستخدام البطاقات في عمليات البيع .
3. التضخم الزاحف (الخفي):يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية من دون ان تجد منفذاً للانفاق بفضل تدخل الحكومة حيث حالت باجراءاتها المختلفة دون انفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامناً وخفياً لايسمح له بالظهور وفي شكل انكماش في الانفاق على السلع الاستهلاكية والغذائية والاستثمارية ولهذا تسعى الحكومة الى العمل بنظام الحصص المقدرة للافراد والتجربة البريطانية خير مثال على ذلك بهذه الاجراءات حيث لم ترتفع الاسعار في عام 1950 سوى مرتين ونصف عن المعدل الاولي للاسعار المحلية.

* **تعدد القطاعات الاقتصادية:**

إن تنوع التضخم على وفق هذا المعيار بتنوع القطاعات الاقتصادية فالتضخم الناشئ في سوق السلع يختلف عن التضخم في سوق عوامل الانتاج ويحلل العالم (كينز) انواع التضخم المتفشية في اسواق السلع الى:

أ- التضخم السلعي ويحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة انتاج سلع الاستثمار على سلع الادخار.

ب- التضخم الرأسمالي والحاصل في قطاعات الاستثمار و يتمثل بزيادة في قيمة سلع الاستثمار على نفقة انتاجها وبذلك تحقق ارباحا كبيرة في قطاعي الاستثمار والاستهلاك .

* **مدى حدة الضغط التضخمي:**

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته و درجة قوته الى:

أ- التضخم الجامح وهو اشد انواع التضخم اثاراً على الاقتصاد القومي حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة للاسعار من دون توقف بحيث تترك اثار ا ضارة وكبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها او معالجتها فتفقد النقود قوتها الشرائية وتتوقف عن اداء وظيفتها كمخزن للقيم مما يدفع الافراد الى التخلص منها كما حصل في بعض البلدان التي عانت من تفشي هذه الانواع من الاتجاهات التضخمية في اعقاب فترات الحروب كالتضخم الذي اصاب الاقتصاد الالماني والصين إذ بلغ الرقم القياسي للاسعار سنة 1947 نسبة 2,5 مليون مرة عنه سنة 1937 م .

ب- التضخم غير الجامح (المتوسط) فيه ترتفع معدلات الاسعار اقل مستوى ارتفاعها بالنسبة للتضخم الجامح واثاره اقل خطورة على الاقتصاد القومي ويسهل على السلطات الحكومية علاجه ومكافحته والحد من اثاره بحيث لا يصل الى فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول.

* **الظواهر الجغرافية والطبيعية:**

تتكون الاتجاهات التضخمية مع حدوث الظواهر الطبيعية والجغرافية وبصورة طارئة وغير اعتيادية اي ليس لها صفة الدوام فقط ويكون التضخم وفق هذا المعيار:

أ- التضخم الطبيعي (الاستثنائي) ينشأ نتيجة لظروف طبيعية كالتضخم الناجم عن الزلازل والبراكين او الفيضانات والاعاصير او انتشار الاوبئة والامراض او انفجار ثورة كحافز سياسي لخلق بوادر تضخمية او الحروب.

ب- التضخم الحركي (الدوري) يعتبر هذا التضخم سمة من سمات النظام الرأسمالي إذ يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة كالازمات الاقتصادية المتجددة ومنها الظواهر الدورية التي تتصف بالحركة الدورية.

* **اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية:**

تختلف الاتجاهات التضخمية فبيالانظمة الرأسمالية عن الأنظمة الاشتراكية ، حيث تتجلي في الأنظمة الرأسمالية ارتفاع متزايد و مستمر في المستويات العاملة للأسعار في حين تتجلى هذه الاتجاهات التضخمية في الأنظمة الاشتراكية بتناقص مستمر في المخزون السلعي.

* **الضغط التضخمي:**

يقسم التضخم على وفق هذا المعيار الى:

أ-تضخم الطلب (التضخم الناشئ عن جذب الطلب) ويعرف على انه الارتفاع الحلزوني في الاسعار بسبب زيادة الطلب عن العرض اي ان هذا النوع ينشأ بسبب زيادة الدخول النقدية لدى الافراد من دون ان يقابل هذه الزيادة في الدخول اي زيادة في الانتاج من الافراد الذين حصلوا على هذه الدخول مما يترتب عليه ارتفاع الاسعار لقلة الكمية المعروضة إذ ينشأ تضخم الطلب عندما يزيد الطلب الكلي مع ثبات العرض الكلي وينتج في حالتي السلم والحرب .

ب-التضخم التكاليفي (الناشئ عن التكلفة)

ينشأ هذا النوع من التضخم عندما يكون السبب في الارتفاع الحلزوني للاسعار الناشئ بسبب زيادة التكاليف ولاسيما ارتفاع الاجور مما يؤدي بالمنتج الى رفع اثمان السلع او الخدمات بنسبة كبيرة .

ج -التضخم الذاتي :يحدث هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع معدلات الاجور بحيث ترتفع معدلات الاجور بنسبة تزيد عن ارتفاع معدلات الكفاءة الانتاجية فتتكون فوارق كبيرة بين ارتفاعات الاجور وبين الكفاءات الانتاجية مما يترتب عليه ارتفاع كبير ومستمر لمعدلات الاسعار والاجور ، اطلق العالم (بيجو) على هذا النوع من التضخم ب(التضخم الزاحف) وعرفه "بانه ذلك الجزء من ارتفاع الاسعار الذي ينشأ من اطراد ارتفاع الاجور بنسبة اعلى من معدل الزيادة الانتاجية ولقد شهدت الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة هذا النوع من التضخم اثناء الحرب العالمية الثانية.

**2 - مكافحة التضخم:**

تبنت معظم الدول الحلول المقترحة من قبل النظريات النقدية لمعالجة التضخم و من أهمها:

**السياسة المالية:**

تقترح بعض النظريات و بشكل خاص كينز أنصاره اللجوء لاستعمال السياسة المالية لمعالجة التضخم و لزيادة فعالية السياسة النقدية بحيث تضم السياسة المالية مجموعين فرعتين :

* السياسة الضريبية .
* السياسة الانفاقية .
* تخفيض أو تجميد الأجور .

**السياسة النقدية :**

لقد ذهبت غالبية النظريات النقدية الى أن أسباب ظهور التضخم يكمن في السياسة النقدية المسهلة " سياسة توسعية " و التي نجم عنها الإفراط في إصدار النقود بشكل أصبح فيه كمية النقود أكبر من مستلزمات النشاط الاقتصادي لذلك فإن مواجهة التضخم يجب أن تهدف الى القضاء على أسباب التضخم أي سحب الفائض في كمية النقود من خلال اتباع سياسة النقود الغالية و التي تتضمن بعض او كل أساليب السياسة النقدية (انظر فصل السياسة النقدية).